

الإسكوا في الإعلام

➤ منتدى الاقتصاد العربي

- السبيل: الأردن يشارك في منتدى الاقتصاد العربي ببيروت
- القبس: منتدى الاقتصاد العربي يكرم حمد المرزوق
- السفير- عدنان حمدان: 600 مشارك في «منتدى الاقتصاد العربي»/ تحديات المنطقة: الاستقرار، ثبات التشريع وحماية الاستثمار
- النهار: "منتدى الاقتصاد العربي" في دورته الـ 22 كرم الياس المر وشخصيات سلام: سنعمل على إنجاز قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص
- موقع النشرة الإخباري: سلام في "منتدى الاقتصاد العربي": نعمل على ملف النفط وجميع المؤشرات تبشر بالخير
- الديار: «منتدى الاقتصاد العربي» في دورته الـ 22 ينعقد في بيروت سلام: سنحصن بلدنا من آثار النيران في جوارنا القريب والبعيد سلامة: اقتصاد يواجه تحديات شتى والمركزي مستمر بتأمين السيولة وملاءة الدولة

الأردن يشارك في منتدى الاقتصاد العربي ببيروت

السبيل

بدأت في بيروت اليوم الخميس فعاليات منتدى الاقتصاد العربي في دورته الـ 22 بمشاركة نحو 450 من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال من 14 دولة وعدد من الجهات الدولية والاقليمية.

ومثل الأردن في افتتاح المنتدى نائب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور محمد الحلايقة ووكيل الأمين العام والأمين التنفيذي لمنظمة "الاسكوا" ريما خلف.

واشار رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام في افتتاح المنتدى الى النجاح الذي حققته بعض الاقتصادات العربية، خصوصا الخليجية، والتي احتلت موقعا رائدا على الخريطة الاقتصادية العالمية، يفخر به كل عربي.

وفي الشأن اللبناني لفت الى ان الحكومة تولي عناية كبيرة لمفليين حيويين: الأول هو ملف النزوح السوري الذي بلغت اعباؤه حدا لم يعد لبنان قادرا على تحمله. وتعمل الحكومة اليوم، مع الاشقاء العرب ومجموعة الدعم الدولية للبنان والمؤسسات المانحة، على مقاربات متعددة لهذه المعضلة لإيجاد الحلول الناجعة لها. أما الملف الثاني فهو ملف الغاز والنفط الذي يجري العمل عليه بطريقة علمية ودقيقة، تمهيدا لبدء مرحلة الاستكشاف الذي تدل كل المؤشرات إلى أنها تبشر بالخير، مع ما يعنيه ذلك من فرص استثمار وعمل للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي.

وفي الجانب الاقتصادي العام، قال سلام اننا نضع نصب أعيننا اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتشجيع الصناعة اللبنانية عبر تخفيض كلفتها لجعلها قادرة على المنافسة، ولمساعدة القطاع الزراعي لإيجاد الأرضية المناسبة للاستثمار في مشاريع كبيرة تخلق قيمة مضافة في الانتاج الزراعي.

وقالت خلف ان الثورات العربية خلخلت بعضا من اهم الاسس التي قام عليها النظام العربي واودت باستقرار كان محمودا في رأي البعض وراكدا في رأي البعض الاخر وتزعزعت معها منظومة الاعراف والقيم التي كانت تضبط تصرفات الافراد والجماعات وتنظم علاقاتهم بعضا ببعض.

واشارت الى الارواح البريئة التي تزهق والمجتمعات الآمنة التي تمزق في معارك تستعر شرقا وغربا ما فتح الباب واسعا للاستباحة الخارجية وتحويل الصراع في المنطقة من صراع ضد التخلف والاحتلال والهيمنة الاجنبية الى صراع ديني بين مسلمين ومسيحيين وطائفي بين سنة وشيعة وإثني بين عرب واكراد وأمازيغ، صراع ينهك الجميع ويصادر مستقبلهم يفتك ليس بحياة الانسان فحسب بل ايضا بالأخلاق والقيم والثوابت الوطنية واسس العيش المشترك.

ويشتمل برنامج المنتدى الذي يستمر يومين على خمس جلسات، يتحدث فيها مسؤولون واقتصاديون من كل من السودان، اليمن، فلسطين، الكويت، مصر، الأردن، الامارات، السعودية، ورؤساء مؤسسات اقتصادية لبنانية وعربية ودولية.

ويناقش المشاركون في المنتدى الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال، عددا من الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد العربي في مواجهة مخاض التحولات السياسية ومتطلبات تسريع النمو، ومناخ وفرص الاستثمار بعد "الربيع العربي"، والوضع الجديد كما يراه المستثمرون، إضافة الى الصناعة المصرفية والمالية العربية بين مخاطر السياسة والمتطلبات الرقابية الدولية، والاقتصاد اللبناني وتحديات النمو والسياسة.

منتدى الاقتصاد العربي يكرّم حمد المرزوق

القبس

افتتح رئيس مجلس الوزراء اللبناني تَمّام سلام صباح امس في فندق فينيسيا - بيروت «منتدى الاقتصاد العربي» بدورته الـ 22، بحضور حوالي 600 مشارك من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال اللبنانيين والعرب والأجانب من 14 بلداً، وسط مشاركة لافتة من المملكة العربية السعودية والكويت.

وتناوب على الكلام في جلسة افتتاح المنتدى، الذي تنظمه سنوياً «مجموعة الاقتصاد والأعمال»، كل من: الرئيس تَمّام سلام، حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية والرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية عدنان القصار، رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة الشيخ صالح عبدالله كامل، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي لـ «الاسكوا» د. ريما خلف، رئيس جمعية مصارف لبنان د. فرنسوا باسيل، والرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي.

وشهد المنتدى بعد حفل الافتتاح تكريم عدد من الشخصيات، الذين تلقوا جائزة الاقتصاد والأعمال والتي تحمل اسم «الريادة في الإنجاز»، وهم رئيس اتحاد مصارف الكويت ورئيس بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق. ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الإنترنت دولة الرئيس السابق الياس المر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي لـ «الاسكوا» د. ريما خلف.

استهل حفل الافتتاح الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي حيث أكد في كلمته على أنه «للسنة الثانية والعشرين على التوالي تنظم مجموعة الاقتصاد والأعمال منتدى الاقتصاد العربي في بيروت الذي أصبح حدثاً إقليمياً يجمعنا كل سنة مسؤولين وقادة أعمال وخبراء لبحث قضايا الساعة الاقتصادية والجيوسياسية. وانعقاد هذا المنتدى في بيروت يؤكد مركز بيروت كمنصة للتلاقي العربي ومركز مال وأعمال.

600 مشارك في «منتدى الاقتصاد العربي»

تحديات المنطقة: الاستقرار، ثبات التشريع وحماية الاستثمار

السفير

عدنان حمدان

اجمع عدد من المتحدثين في افتتاح «منتدى الاقتصاد العربي» في دورته الـ 22 ، والمشاركين في الجلسات التي تلت الافتتاح، على انه «لا يمكن تطوير أي اقتصاد عربي، من دون استقرار سياسي، على اعتبار ان الاقتصاد والسياسة متلازمان»، مشيرين الى اننا «امام عقل عربي يجب ان يتغير» ، والى ان «ليس لدينا تشريعات تحمي الاستثمار»، راسمين صورة قائمة عن المستقبل الاقتصادي العربي، بالقول: «امامنا عشر سنوات عجاف».

وبالتوازي مع انعقاد المؤتمرات الاقتصادية العربية، ووضع البلاد العربية، وما يدور فيها من احداث، رسم صاحب «مجموعة مؤسسات نحاس» صائب نحاس، مشهدين، واصفا الوضع العربي لـ«السفير» بأنه «يمر في مرحلة من التردّي السياسي، لم تكن متوقعة، ما ينعكس على الاقتصاد حكماً، باعتبار الاقتصاد عمود النظام»، مشدداً على انه «اذا استمر الانقسام العربي على الشكل الذي نراه فيجب ان ننتظر الأسوأ اقتصادياً، بدلا من ان يعي العرب مصالح شعوبهم»، لافتنا الانتباه الى «ان تدهور العلاقات العربية على هذا الشكل، سينعكس حتما تدهورا اقتصادياً، ليس فقط في وقف النمو، وانما هدر المليارات العربية وثروات شعوبها لتمويل التناحر».

لكن نحاس يرى في انعقاد «منتدى الاقتصاد العربي» محطة جيدة، أملاً ان يستثمر بشكل صحيح، لجهة ولادة مصالح عربية اقتصادية، نستطيع من خلالها ان يكون هناك مصالح سياسية تضع حدا للمستقبل الاسود، لأن ما يحصل سياسياً ينعكس اقتصادياً، وهذا ما تريده اسرائيل. ولا مناص من وقفة مع الذات، يمكن من خلالها ان نصل الى صحوه عربية قد تعيد اللحمة بين الاشقاء العرب».

اما كبير الاقتصاديين ومدير ادارة التنمية الاقتصادية والعولمة في «الاسكوا» الدكتور عبدالله الدردري، فيشدد على اهمية مؤتمرات كهذه، ويقول لـ«السفير»: مؤتمر كهذا او منتدى مطلوب ومفيد للتلاقي وتبادل الآراء والخبرات. اذ اننا لانتوقع منها نتائج مباشرة، بل هي عملية تراكمية. التعرف على السياسات والخدمات الاجتماعية والفرص المتاحة امر مهم للغاية، خصوصا اننا على قناعة تامة بأن لا خلاص من الوقع الاقتصادي والاجتماعي العربي الا بالتكامل، وفي ظل ما يعانیه العالم العربي من بطالة وتراجع نمو وتهميش، تتضح قيمة اللقاءات اكثر، وتبرز اهميتها، ما يوجب جمع الناس في مثل منتديات كهذه، اما تنفيذ التوصيات والقرارات فليس من مهمتها بل على المسؤولين».

افتتاح المنتدى

افتتح رئيس مجلس الوزراء تَمّام سلام صباح امس في فندق فينيسيا - بيروت «منتدى الاقتصاد العربي» بدورته الـ 22، بحضور حوالي 600 مشارك من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال اللبنانيين والعرب والأجانب من 14 بلداً، وسط مشاركة لافتة من المملكة العربية السعودية والكويت. وشهد المنتدى بعد حفل الافتتاح تكريم عدد من الشخصيات، الذين نالوا «جائزة الاقتصاد والأعمال» تحمل اسم «الريادة في الإنجاز»، وهم رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإنترنت اليباس المر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي لـ«الاسكوا» د. ريماء خلف، رئيس اتحاد مصارف الكويت ورئيس بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق.

أبو زكي

عرض الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي ترددات الأوضاع العربية قائلاً: «كانت سنوات ما سمي «الربيع العربي» صعبة حتى الآن بما أدت إليه من اضطرابات أمنية واسعة ومدمرة أحياناً ومن تراجع حاد في النشاط، تعدى وقعه الدول المعنية ليطاول دول الجوار والأجواء الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ككل».

فرنسوا باسيل

من جانبه، أشار رئيس جمعية مصارف لبنان د. فرنسوا باسيل «ليس طبيعياً أو مقبولاً أن يستمر الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، وليس مقبولاً كذلك على الصعيد الاقتصادي، أن نكتفي بمعدلات نمو متواضعة يقدرها صندوق النقد الدولي بما بين 1.5 في المئة و 2 في المئة للبنان وبما بين 2.4 في المئة و 3.3 في المئة للمنطقة العربية لعامي 2014 و 2015. هذا المستوى من النمو ليس كافياً لاستيعاب القوى العاملة الشابة المتدفقة الى أسواق العمل العربية. مشيراً الى أن العجز اصبح 5 مليارات دولار يتخطى نسبة 11 في المئة من الناتج كما يتبين من مشروع موازنة العام 2014.»

ريما خلف

تحدّثت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا د. ريما خلف عن أهمية انعقاد منتدى الاقتصاد العربي، وعن الربيع العربي، في بعض الدول العربية، مشددة على ان «براعم الربيع ستفتح. والأمة ستنهض من كبوتها، لأنها قادرة عندما تريد. والشباب العربي عندما أراد، أسقط أنظمة ظالمة مستحكمة سرقت منه مستقبله وكرامته. إنجازات ما كان لأي منها أن يتحقق لولا الاحتضان المجتمعي والخطاب الجامع الذي أعلى الصالح العام على الصالح الخاص وغلب الولاء للوطن على الولاء للطائفة أو العشيرة».

صالح كامل

رفض رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة الشيخ صالح عبدالله كامل التحدث عن السياسة، لكنه فضل التحدث «للمرة الألف عن الوحدة الاقتصادية العربية التي أنشئت لأجلها العديد من القنوات الرسمية والمدنية». مشيراً الى «ان كل الدول العربية قد حباها الله بثروات طبيعية متنوعة ومتوزعة ولكننا ما زلنا مزارع للمواد الخام تعود الينا هذه المواد التي صدرناها، تعود بعد أن تضاف عليها من المناطق المختلفة القيمة المضافة بعشرات الأضعاف وما زلنا مزارع وما زلنا مستوردين لثروات أرضنا العربية».

عدنان القصار

أما رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية والرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية عدنان القصار، فنوه بحكومة المصلحة الوطنية، خصوصاً في «ظل الإنجازات القياسية التي حققتها، وأهمها بسط الأمن والاستقرار على كامل الأراضي اللبنانية عبر الخطط الأمنية التي نفذتها، وتنفيذها، مما أعاد الأمان إلى لبنان وثقة الأشقاء العرب به. داعياً الى التصدي للمفاعيل التي تولدت عن «الربيع العربي» إن على المستوى السياسي، أو على المستوى الاقتصادي وخصوصاً في ما يتعلق بتنامي معدل البطالة في صفوف الشباب العربي، هذا إلى جانب الكثير من التحديات الاقتصادية التي تستوجب تكثيف التعاون بشأنها، من أجل بناء منظومة اقتصادية عربية قوية تؤدي في ما تؤدي إلى الوصول للاتحاد الجمركي في العام 2015، ومن ثم السوق العربية المشتركة في العام 2020».

لفت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى أن «الاقتصاد اللبناني يواجه تحديات شتى من أهمها تخفيض مديونية القطاع الخاص. وقد بلغت مديونية هذا القطاع ما يساوي 100 في المئة من الناتج المحلي وربما ما يتعداه. فإن المديونية في القطاع الخاص قد تعيق الاستثمار وبالتالي النمو في الاقتصاد. كما تشكل عبئاً على العائلة لا سيما في ما يتعلق بالقروض الاستهلاكية التي أصبحت تشكل ما يقارب الـ50% من مدخول العائلة. كما نهدف إلى إيجاد أسواق سائلة لتسديد القروض الاستهلاكية. ندعو الحكومة إلى المبادرة إلى تخصيص بورصة بيروت. فتكون هذه المبادرة بداية انطلاقة جديدة لعملية تشجيع القطاع الخاص على تحويل الشركات الخاصة إلى شركات يساهم فيها الجمهور وإلى تسديد القروض الاستهلاكية تحت رقابة هيئة الأسواق المالية تفادياً للمفاعيل السلبية». وأكد أن «مصرف لبنان وفي هذه الظروف الدقيقة التي نمر بها، سبق له أن أعلن وهو يكرّر، أنه سيستمر موجوداً في الأسواق مؤمناً السيولة بكل العملات ومؤمناً ملاءة الدولة».

تمام سلام

رئيس مجلس الوزراء تمام سلام قال في كلمته: «إن لبنان، دولةً وشعباً، مدينٌ بالكثير لإخوانه العرب وخصوصاً قيادات وأبناء دول مجلس التعاون الخليجيّ الذين ما خَدَلوه يوماً، وما انكفأوا عنه في الزمن الصعب.. وكانوا أبداً حُضناً دافئاً لأبنائه، وداعماً لسلمه واستقراره ونهضته».

وتناول سلام الوضع الأمني في طرابلس والبقاع، وقال «ها هي بيروت تستعدُّ لمرحلةٍ جديدةٍ من الخطّة الأمنية لضبط المخالفات وتثبيت الاستقرار».

وتابع الرئيس سلام: «في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، تولي الحكومة عنايةً كبيرةً لمِلَقِينِ حيويين: الأول هو ملفُّ النزوح السوريّ الذي بلغت اعباؤه حدّاً لم يُعد لبنان قادراً على تحمُّله. وتعملُ الحكومة اليوم، مع الأشقاء العرب ومجموعة الدعم الدوليّة للبنان والمؤسسات المانحة، على مقارباتٍ متعددةٍ لهذه المعضلة لإيجاد الحلول الناجعة لها. أما الملفُّ الثاني فهو ملفُّ الغاز والنفط الذي يجري العملُ عليه بطريقةٍ علميّةٍ ودقيقة، تمهيداً لبدء مرحلة الاستكشاف الذي نُدلُّ كلُّ المؤشرات إلى أنها تُبشِّرُ بالخير».

وأكد سلام مرةً أخرى «رغبنا وحِرسنا وسَعِينا الحثيث لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، لإعادة المؤسسات الدستورية إلى وضعها الطبيعيّ». مضيفاً: «لن نسمح بالتلاعب بأمن لبنان واستقراره. وسوف نعمل، بكلِّ ما أوتينا من قوةٍ وإرادة، على تحصين بلدنا من آثار النيران المشتعلة في جوارنا القريب والبعيد».

وختم سلام كلمته قائلاً: «نولي أهمية كبرى للجانب الاقتصادي المتعلق بتشجيع الاستثمار. إننا نسعى الى خلق الإطار القانوني المناسب لتشجيع الاستثمار. ولهذه الغاية سوف نعمل على إنجاز قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونضع نُصبَ أعيننا اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتشجيع الصناعة اللبنانية».

صفيير يستشرف المستقبل عبر ٤ نقاط

قدم رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك بيروت، عضو مجلس ادارة جمعية المصارف سليم صفيير قراءة تقنية، في الجلسة الأولى لـ«منتدى الاقتصاد العربي»، لاستشراف المستقبل في ضوء التحديات التي حددها في نقاط اربع:

- أولاها الالتزام بالمعايير الدولية، ولا سيما متطلبات بازل في ما يتعلّق بالملاءة والسيولة، مع الإشارة إلى أن مصرف لبنان، يطلب من المصارف اللبنانية مُعدّلات ملاءة و سيولة/ تُعدُّ من الأعلى في المنطقة والعالم.
- إن عالم العولمة المفتوحة على المنافسة الشديدة في مجال الخدمات والصيرفة الإلكترونية، يفرض على المصارف حاجةً ملحّة للاستثمار في التكنولوجيا المتطورة لتلبية متطلبات الزبائن، هذا هو التحدي الثاني.
- ولتحقيق ما أشرتُ اليه، نحن بحاجة الى العناصر البشرية الكفوءة التي تُلبّي المعايير المصرفية العالمية، وهذا الجهاز البشري المتمكّن، والمُكفّف جداً، هو التحدي الثالث.
- أصيلُ بعد ذلك الى تحدٍ آخر يتطلّبهُ نجاح المصارف في توسّعها نحو الاسواق العالمية. وهذا يستوجبُ منها العمل على خلق سِمعةٍ مقبولة دولياً، والتزام معايير عالية جدا من الحوكمة، والادارة الرشيدة، والامتنال.
- كما تحدث في الجلسة ذاتها رئيس مجموعة «بنك لبنان والمهجر» الدكتور نعمان الازهري، عن مضمون كتابه الصادر مؤخراً بعنوان «المخاطر المالية على لبنان: فرص تداركها لا تزال متاحة».

"منتدى الاقتصاد العربي" في دورته الـ 22 كرم الياس المر وشخصيات سلام: سنعمل على إنجاز قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص

النهار

حضرت هموم الدول العربية بثوراتها وأوضاعها السياسية والاقتصادية في "منتدى الاقتصاد العربي" بدورته الـ 22، الذي افتتحه رئيس الحكومة تمام سلام، وجمع نحو 600 مشارك من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال اللبنانيين والعرب والأجانب من 14 بلداً، الذين عرضوا المشكلات وسبل حلها، فكان المنتدى منصة لعرض الواقع العربي وخصوصاً في ظل ما يسمى بـ"الربيع العربي".

استهل حفل الافتتاح الرئيس التنفيذي لمجموعة "الاقتصاد والأعمال" رؤوف أبو زكي، فأكد "ان سنوات ما سمي "الربيع العربي" صعبة حتى الآن بما أدت إليه من اضطرابات أمنية واسعة ومدمرة أحياناً ومن تراجع حاد في النشاط، تعدى وقعه الدول المعنية ليطاول دول الجوار والأجواء الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ككل".

واستهل رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل كلمته بالحديث عن الوضع السياسي، فاعتبر أنه "ليس طبيعياً أو مقبولاً أن يستمر الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية. ويجب ألا يستهان بهذا الواقع لما يترتب عليه من انعكاس على سير عمل الدولة وعلى صدقية التمثيل. وليس مقبولاً كذلك على الصعيد الاقتصادي، المرتبط جزئياً بالوضع السياسي، أن نكتفي بمعدلات نمو متواضعة يقدرها صندوق النقد الدولي ما بين 1,5% و 2% للبنان وبين 2,4% و 3,3% للمنطقة العربية لسنتي 2014 و 2015.

وتحدثت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية لـ"الإسكوا" ريما خلف عن أهمية انعقاد منتدى الاقتصاد العربي، متطرفة الى الثورات العربية وقالت "براعم الربيع ستفتح، والأمة ستنهض من كبوتها".

وتحدث رئيس الغرفة التجارية الصناعية في جدة الشيخ صالح عبدالله كامل عن الوحدة الاقتصادية العربية والتي أنشئت لأجلها العديد من القنوات الرسمية والمدنية بدءاً من الجامعة العربية ومروراً بكل الاتحادات والهيئات والمنظمات التي جعلت لتفعيل التكامل وتأصيل التعامل. ولكن، للأسف إتخذت معظمها طابعاً لا يتلاءم مع رجال الاعمال وفكرهم الحر المنطلق، الذي إن قيدته أو كبلته بيروقراطيات أو روتين فسدت نكهته، ووهنت عزيمته".

أما رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، فاعتبر "أن الفراغ أو الشغور في موقع الرئاسة لن يدوم طويلاً، لأن إرادة ورغبة اللبنانيين في البناء والتطوير رغم الخلاف السياسي القائم بينهم أقوى بكثير من منطق التعطيل، الأمر الذي سيساعد أكثر فأكثر في ترسيخ الوفاق السائد اليوم".

من جهته، لفت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى أن "الاقتصاد اللبناني يواجه تحديات شتى من أهمها خفض مديونية القطاع الخاص. وقد بلغت مديونية هذا القطاع ما يساوي 100% من الناتج المحلي وربما ما يتعداه. فإن المديونية في القطاع الخاص قد تعيق الاستثمار وبالتالي النمو في الاقتصاد، وتشكل عبئاً على العائلة لا سيما في ما يتعلق بالقروض الاستهلاكية التي أصبحت تشكل ما يقارب الـ50% من مدخول العائلة.

أضاف "من هذا المنطلق ننشط، بصفتنا رئيساً لهيئة الأسواق المالية، لتطوير هذه الأسواق بحيث تتسم بالإدارة الحكيمة والشفافية وتصبح ساحة قابلة لتمويل المؤسسات في القطاع الخاص من طريق المساهمة وربما تحويل بعض الدين إلى مساهمة. كذلك نهدف إلى إيجاد أسواق سائلة لتسديد القروض الاستهلاكية، بما يحسن ملاءة ونوعية المحفظات الائتمانية في القطاع المصرفي".

ودعا الحكومة إلى "المبادرة إلى تخصيص بورصة بيروت، كما نص على ذلك قانون تنظيم الأسواق المالية الذي صدر عن الدولة. فتكون هذه المبادرة بداية انطلاقاً جديدة لعملية تشجيع القطاع الخاص على تحويل الشركات الخاصة شركات يساهم فيها الجمهور وإلى تسديد القروض الاستهلاكية تحت رقابة هيئة الأسواق المالية تفادياً للمفاعيل السلبية".

ثم كانت كلمة سلام الذي أشار إلى ما قامت به الحكومة على الصعيد الأمني ومعالجة حالات الشغور في المؤسسات العامة وملف اللاجئين السوريين وملف النفط والغاز، متطرقاً إلى الشغور في موقع الرئاسة الأولى، داعياً كل القوى السياسية إلى التخلي عن الحسابات الضيقة، وتغليب المصلحة العليا على ما عداها، وعدم التأخر في إنجاز هذا الواجب الوطني.

وقال "إن حكومتنا، وفي انتظار انتخاب رئيس للبلاد، ستؤدي واجباتها كاملةً بكل أمانة، إنطلاقاً مما نص عليه الدستور، وبروحية التوافق الوطني الذي هو غايتنا الدائمة".

وتوقف عند ما يراود اللبنانيين من مخاوف، بسبب ما يشهده العراق وسوريا هذه الأيام من أحداث مؤلمة، وما يطرحونه من أسئلة عن احتمالات امتداد الحريق إلى الثوب اللبناني.

فقال "إننا، في حكومة "المصلحة الوطنية"، لن نسمح بالتلاعب بأمن لبنان واستقراره. وسوف نعمل، بكل ما أوتينا من قوة وإرادة، على تحصين بلدنا من آثار النيران المشتعلة في جوارنا القريب والبعيد، معتمدين على جيشنا وقواتنا الأمنية، وعلى وعي الغالبية الساحقة من اللبنانيين وأيمانها بلبنان الواحد الموحد الآمن المستقر".

وفي الموضوع الاقتصادي قال سلام "ندرك أن من المهمات الرئيسية أمامنا، القيام بالإصلاحات الإدارية التي تسهل حركة المستثمر وتجعل لبنان مكاناً جذاباً للاستثمارات، سواءً استثمارات اللبنانيين المقيمين

والمغتربين، أو العربية والاجنبية منها، ونسعى الى خلق الإطار القانوني المناسب لتشجيع الاستثمار. ولهذه الغاية سوف نعمل على إنجاز قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص".

وشهد المنتدى بعد حفل الافتتاح تكريم عدد من الشخصيات، الذين تلقوا جائزة الاقتصاد والأعمال والتي تحمل إسم "الريادة في الإنجاز"، وهم رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإنترنت دولة الرئيس السابق الياس المر، وكيالة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية لـ "الاسكوا" ريما خلف، رئيس اتحاد مصارف الكويت ورئيس بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق.

سلام في "منتدى الاقتصاد العربي": نعمل على ملف النفط وجميع المؤشرات تبشر بالخير

النشرة

أشار رئيس الوزراء تمام سلام في كلمة ألقاها خلال افتتاح "منتدى الاقتصاد العربي" في فندق "فينيسيا" في بيروت الى: "أن لبنان مدين كثيرا لآخوانه العرب وخصوصا دول مجلس التعاون الخليجي الذين كانوا ابدوا حضا دافئا لابنائهم، وأوضح أن الملف الأمني كان نازفا وتسبب بخسائر بشرية وخراب اقتصادي، لكن القوى الشرعية اللبنانية تمكنت بتوجيهات من الحكومة من إعادة الأمن والأمان إلى مدينة طرابلس ومناطق البقاع الشمالي".

وأضاف أن "حكومة المصلحة الوطنية تمكنت من إشاعة جو من الإطمئنان والأمن الذي هو ملف أساسي، وأن ما أصاب بعض المناطق أشاع جواً لا يشجع على السياحة".

وتابع سلام: "نعمل على ملف النفط وجميع المؤشرات تبشر بالخير ما يعني فرص عمل للقطاعات الخاصة العربية والاجنبية"، مشددا على اننا "لن نسمح بالتلاعب بأمن لبنان وإستقراره"، مؤكدا العمل على تحسين لبنان من "آثار النيران المشتعلة في جوارنا".

وفي الختام أكد الحرص والسعي الحثيث لإنتخاب رئيس للجمهورية لإعادة المؤسسات الدستورية الى وضعها الطبيعي، مطالباً جميع القوى السياسية تغليب المصلحة العليا وعدم التأخر بإنجاز الواجب الوطني.

ومن جهته صرّح حاكم مصرف لبنان في كلمته أن هذا المنتدى "يناقش أموراً مفصلية في ظل الأوضاع السائدة، وأتمنى أن يحقق هذا المؤتمر الأهداف التي عقد من أجلها".

وتابع: "يواجه الاقتصاد اللبناني تحديات شتة من أهمها تخفيض مديونية القطاع الخاص. وقد بلغت مديونية هذا القطاع ما يساوي 100% من الناتج المحلي وربما ما يتعداه.

فإن المديونية في القطاع الخاص قد تعيق الاستثمار وبالتالي النمو في الاقتصاد. كما تشكّل عبئا على العائلة لا سيّما في ما يتعلّق بالقروض الاستهلاكية التي أصبحت تشكّل ما يقارب الـ50% من مدخول العائلة".

وأضاف: "ومن هذا المنطلق ننشط، بصفتنا رئيسا لهيئة الأسواق المالية، لتطوير هذه الأسواق بحيث تتسم بالإدارة الحكيمة والشفافية وتصبح ساحة قابلة لتمويل المؤسسات في القطاع الخاص عن طريق المساهمة وربما تحويل بعض الدين إلى مساهمة. كما نهدف إلى إيجاد أسواق سائلة لتسديد القروض الاستهلاكية. هذا الأمر من شأنه أن يحسّن أيضا ملاءة ونوعية المحفظات الائتمانية في القطاع المصرفي".

ودعا الحكومة "إلى المبادرة إلى تخصيص بورصة بيروت كما نصّ على ذلك قانون تنظيم الأسواق المالية الذي صدر عن الدولة اللبنانية"، مشيراً إلى أن "هذه المبادرة تكون بداية انطلاقاً جديدة لعملية تشجيع القطاع الخاص على تحويل الشركات الخاصة إلى شركات يساهم فيها الجمهور وإلى تسنيد القروض الاستهلاكية تحت رقابة هيئة الأسواق المالية تفادياً للمفاعيل السلبية".

كما أكد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار في كلمته أن لبنان وبالرغم من الأزمات التي عصفت به قادر "كاطائر الفينيقي" على النهوض من جديد.

وأضاف: "أنا على يقين انه سيكون للبنان رئيسجديد، وان الفراغ لن يدوم طويلاً لأن ارادة اللبنانيين في التطوير اقوى بكثير من منطق التعطيل الامر الذي سيساعد في ترسيخ الوفاق السائد كما سيساعد في اشاعة المزيد من الاجواء الايجابية لدى المستثمرين العرب والاجانب للاستثمار مجددا في لبنان خصوصا ان لبنان لا يزال البلد الاكثر امانا في ظل الاحداث والتطورات التي تمر بها منطقتنا العربية".

وختم القصار لافتاً الى أن انعقاد "منتدى الاقتصاد العربي" هذا في ظل هذه الظروف الراهنة "يستوجب تضافر الجهود من قبل القادة والحكام والمسؤولين وأيضا رجال الأعمال والاقتصاديين في سبيل التصدي للمفاعيل التي تولدت عن الربيع العربي ان على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي وخصوصاً فيما يتعلق بتنامي معدل البطالة في صفوف الشباب هذا الى جانب الكثير من التحديات الاقتصادية التي تستوجب تكثيف التعاون من أجل بناء منظومة اقتصادية عربية قوية تؤدي في ما تؤدي إلى الوصول للاتحاد الجمركي في العام 2015، ومن ثم السوق العربية المشتركة في العام 2020، ولما لا في مرحلة لاحقة منافسة الاقتصادات الكبرى خصوصاً في ظل المقدرات والإمكانات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تتمتع بها منطقتنا العربية".

وفي كلمته، شدد رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل على أنه "ليس مقبولا على الصعيد الاقتصادي المرتبط جزئياً بالوضع السياسي أن نكتفي بمعدلات نمو متواضعة يقدرها "صندوق النقد الدولي" فيما بين 2.4 و 3.3% للعام 2015/2014"، موضحاً أن "هذا المستوى من النمو ليس كافياً لاستيعاب اليد العاملة الشابة المتدفقة الى أسواق العمل العربية"، موضحاً أن "ثمار النمو تشكو من تفاوت كبير ومن سوء توزيع للدخل يفاقم الأوضاع الاجتماعية، ويُفقد الدول والأنظمة الشرعية الحقيقية. ويُفقدنا في آنٍ معاً المداخل الكافية فتلجأ الى المزيد من الاستدانة. ما يعني أن نسب العجز العام والمديونية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي متجهة الى مزيدٍ من التدهور".

وأشار الى أننا في لبنان "كنا نعاني عجزاً بحدود 4 مليارات دولار فصرنا أمام عجز متوقع يفوق الـ 5 مليارات دولار أي بحدود 11% من الناتج كما يتبين من مشروع الموازنة العامة للعام 2014 هذا من دون الأخذ بمفاعيل اقرار سلسلة الرتب والرواتب".

ومن جهته، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي أن "انعقاد هذا المنتدى في بيروت يؤكد مركز بيروت كمنصة للتلاقي العربي وكمرکز مال وأعمال. صحيح أن دور لبنان لم يعد كما كان بسبب أزمات المنطقة وتنامي الاقتصاد الخليجي، لكن دور اللبنانيين زاد كثيراً واتسعت رقعة اقتصاد

اللبنانيين وحضورهم المؤثر في معظم عواصم العالم، وبطبيعة الحال فإن ازدهار اللبنانيين في الخارج ساعد الاقتصاد اللبناني على تعويض الكثير مما فاته وأعطاه امتدادات إقليمية عبر الشركات والمؤسسات الناجحة التي أسسها لبنانيون في مختلف أنحاء العالم".

وتابع مشيراً إلى أن "التأخير المستمر في استغلال ثروة النفط والغاز في المياه اللبنانية وكذلك التأخير المزمّن في معالجة أزمة الكهرباء أو توفير الأمن المائي لبلد يعوم على المياه ما هي إلا أمثلة على إهدار الفرص بينما عدّاد الفوائد على دين لبنان لا يتوقف والدين يزداد تضخماً".

كما تحدّثت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا ريماء خلف عن أهمية انعقاد منتدى الاقتصاد العربي، "فهو ليس مجرد لقاء يضيف واحداً إلى عدد الاجتماعات الإقليمية التي تعقد في لبنان. هو ملتقى فيه كل ما يتمنى القلب أن يبصره، وتجدد العيون كي تراه في المشهد العربي اليوم. هو الجامع في زمن الفرقة. إليه تتوافد من كل قطر نخبة من القيادات العربية المميّزة. وفيه يجتمع السياسي والاقتصادي للتفكير في مشكلات لا تعترف بالحدود الفاصلة بين الفضاءات أو الأقطار، ولدراسة حلول لا يقوى أي منهما عليها بمفرده".

وبدوره، صرّح رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة الشيخ صالح عبدالله كامل قائلاً "تعلمون جميعاً أنني لست من دعاة الوحدة العربية السياسية، قدر ما أنا نصيرٌ لوحدة الاقتصاد العربي والتي تعجُّ بلداننا العربية بكافة مقوماتها بحكم جغرافية الموقع، وتقارب السكان فكراً وثقافةً وعاداتٍ وأديان. وكنت كلما تقارب فكرنا وتمازجت ثقافتنا يزداد حلمي بتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية التي عشتُ وجيلي نحلم بها وبعضنا عمل جاداً من أجلها قدر طاقته وجهد استطاعته".

وختم كامل قائلاً: "ما زلتُ أملكُ حق التمني في أن يخرج لبنانُ نموذجُ العمل وربوهُ الأمل من أزمتة السياسية الدائمة، ثم بفضل بعض الرياسات التنفيذية الحكيمة في هذا البلد الجميل. وبالرغم من التردّي في كل الأمور إلا أن الاقتصاد اللبنانيّ الجسور ما زال مرتدياً أثواب العافية لان المؤشر المرجع لكل اقتصاد حقيقي هو (قيمة العملة) والليرة اللبنانية بإستثناء ما أصابها أيام الحرب لم تزل قويةً بفضل الله ثم بحكمة وحكمة القائمين على البنك المركزي على مر العصور".

«منتدى الاقتصاد العربي» في دورته الـ22 يعقد في بيروت سلام: سنحصن بلدنا من آثار النيران في جوارنا القريب والبعيد سلامة: اقتصاد يواجه تحديات شتى والمركزي مستمر بتأمين السيولة وملاءة الدولة

الديار

غمز رئيس الحكومة تمام سلام من قناة الأحداث الجارية في سوريا والعراق في الفترة الأخيرة، مطلقاً سلسلة مواقف مطمئنة لقطاع الأعمال في الداخل والخارج، معلناً أن حكومته «ستعمل بكل ما أوتيت من قوة وإرادة، على تحصين بلدنا من آثار النيران المشتعلة في جوارنا القريب والبعيد، معتمدين على جيشنا وقواتنا الأمنية، وعلى وعي الغالبية الساحقة من اللبنانيين وأيمانها ببلدان الموحد الأمين المستقر». وقال «إننا في عملنا الحكومي، نولي أهمية كبرى للجانب الاقتصادي المتعلق بتشجيع الاستثمار، و إننا نسعى الى خلق الإطار القانوني المناسب لتشجيع الاستثمار، ولهذه الغاية سنعمل على إنجاز قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص». كذلك لفت إلى أن حكومته تولي «أهمية كبيرة» لمفلي النزوح والتنقيب عن النفط والغاز»، وأنها «في انتظار انتخاب رئيس للبلاد، ستؤدي واجباتها كاملة بكل أمانة إنطلاقاً مما نص على الدستور، وبروحية التوافق الوطني الذي هو غايتنا الدائمة».

افتتح الرئيس سلام صباح امس في فندق «فينيسيا إنتركونتيننتال» بيروت «منتدى الاقتصاد العربي» بدورته الـ22 والذي تنظمه «مجموعة الاقتصاد والأعمال»، في حضور نحو 600 مشارك من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال اللبنانيين والعرب والأجانب من 14 بلداً، وسط مشاركة لافتة من المملكة العربية السعودية والكويت.

وشهد المنتدى بعد الافتتاح، تكريم عدد من الشخصيات التي نالت «جائزة الاقتصاد والأعمال» والتي تحمل إسم «الريادة في الإنجاز»، وهي: رئيس مجلس إدارة «مؤسسة الإنتربول» الوزير السابق الياس المر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي لـ«الاسكوا» ريماء خلف، رئيس اتحاد مصارف الكويت ورئيس بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق.

{ أبو زكي }

بدأ الافتتاح بكلمة الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي الذي اعتبر أن «انعقاد هذا المنتدى في بيروت يؤكد مركز بيروت كمنصة للتلاقي العربي ومركز مال وأعمال»، وقال: صحيح أن دور لبنان لم يعد كما كان بسبب أزمت المنطقة وتنامي الاقتصاد الخليجي، لكن دور اللبنانيين زاد كثيراً واتسعت رقعة اقتصاد اللبنانيين وحضورهم المؤثر في معظم عواصم العالم، وبطبيعة الحال فإن

ازدهار اللبنانيين في الخارج ساعد الاقتصاد اللبناني على تعويض الكثير مما فاتته وأعطاه امتدادات إقليمية عبر الشركات والمؤسسات الناجحة التي أسسها لبنانيون في مختلف أنحاء العالم».

وعن دور لبنان في فترة التعافي المُنتظرة على المستوى الإقليمي، رأى أبو زكي أن «لبنان سيكون له كما نأمل، دور مهم عبر شركاته ومهاراته في عملية الإعمار وتعافي اقتصادات المنطقة. إننا نتطلع إلى حلول السلام وعودة الأمن والاستقرار إلى جميع الدول العربية ولا سيما سوريا، ونعتقد أن العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين والتداخل الكبير بينهما ستجعل من الشركات اللبنانية طرفاً مؤهلاً للمساهمة في إعادة إعمار سوريا شرط الاستعداد لذلك بتوفير القاعدة السياسية والأمنية والاقتصادية الضرورية لها».

{ باسيل }

من جهته، نوّه رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور فرنسوا باسيل بانعقاد «منتدى الاقتصاد العربي» بلا انقطاع منذ 22 عاماً. مُستهلاً كلمته بالحديث عن الوضع السياسي اللبناني، حيث قال: ليس طبيعياً أو مقبولاً أن يستمر الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، خلافاً للدستور والأعراف ولمقتضيات توازن عمل المؤسسات. ويجب ألا يُستهان بهذا الواقع لما يترتب عليه من انعكاس على سير عمل الدولة ومصداقية التمثيل. وواجبنا جميعاً، كل من موقع مسؤوليته، التنبيه إلى المخاطر الناتجة أو المرتبطة بإفراغ المؤسسات. فتصاعد التطرف سياسياً واجتماعياً - ولنا عليه شاهد كلّ يوم على امتداد عالمنا العربي - يعود إلى ضعف سلطة الدولة، وإلى عدم قيامها بوظائفها في خدمة المواطنين. كما يعود إلى تردّي الأوضاع الاجتماعية والخدمات العامة. فيلجأ الناس إلى بدائل عن الدولة أو إلى الغربة عن الوطن. وليس مقبولاً كذلك على الصعيد الاقتصادي، المرتبط جزئياً بالوضع السياسي، أن نكتفي بمعدلات نمو متواضعة يقدرها صندوق النقد الدولي بما بين 1,5 في المئة و2 في المئة للبنان وبما بين 2,4 في المئة و3,3 في المئة للمنطقة العربية لعامي 2014 و 2015. هذا المستوى من النمو ليس كافياً لاستيعاب القوى العاملة الشابة المتدفقة إلى أسواق العمل العربية. وثمار النمو تشكو من تفاوت كبير ومن سوء توزيع للدخل يفاقم الأوضاع الاجتماعية، ويُفقد الدول والأنظمة الشرعية الحقيقية ويُفقدنا في آن معاً المداخل الكافية لتلجأ إلى المزيد من الاستدانة. ما يعني أن نسب العجز العام والمديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، متّجهة إلى مزيد من التدهور.

وختم: على الرغم من أن أرباحنا لا تتعدّى نسبتها 11.5 في المئة من رساميلنا، فقد ارتضينا بهذا المستوى المتواضع من الربحية، حفاظاً على سيولة العملات الأجنبية لدينا، وحفاظاً على سلامة ودائعنا. وتتمتع مصارفنا كما كان حالها على امتداد العقود الماضية ببنية مالية قوية وسليمة، على الرغم من كل المخاطر السيادية المحيطة بعملنا.

{ خلف }

أما خلف فتحدثت عن أهمية انعقاد منتدى الاقتصاد العربي، وأضافت: اليوم، إذ تدخل الثورات العربية عامها الرابع، نجد أنفسنا أمام مشهد صاخب يبدو مفتوحاً على الكثير من التفسيرات والإحتمالات. لن يعجز أي من المتفائلين أو المتشائم أو الشامتين عن دليل يسعفه في وجه الآخر، أو عن حجة تعينه في تسويق قراءته

للمستقبل. فالثورات العربية استحضرت جميع الفصول في آن عندما خلخلت بعضاً من أهم الأسس التي قام عليها النظام العربي، وأودت باستقرار كان محموداً في رأي البعض، وراكداً أسناً في رأي البعض الآخر. وبين استقرار ولى وآخر لم يتبلور بعد، سقطت الرتبة القائلة للتقدم والإبداع ولكن تزعزعت معها منظومة الأعراف والقيم التي كانت تضبط تصرفات الأفراد والجماعات وتنظم علاقاتهم بعضاً ببعض. فرصة لتشكيل المستقبل لاحت لأكثر الفئات استنارة كما لأكثرها ظلاماً.

وقالت: يخطئ من يعتقد أن إفسال التحول الديمقراطي سيعيد العالم العربي إلى ديسمبر 2010. ذلك زمن لن يعود. فالبديل للحكم الصالح، لن يكون استبدالاً رحوماً تعلم بعضنا العيش في ظله والتأقلم معه. البديل هو استبدال غاشم، وممالك طوائف تستجدي الفونسو ليعينها على أولاد العمومة، وقلاع الموت سوداء تغزو عقل الأمة فتشله وقلبها فتفسده.

{ كامل }

بدوره، قال رئيس الغرفة التجارية الصناعية في جدة الشيخ صالح عبدالله كامل: تعلمون جميعاً أنني لست من دعاة الوحدة العربية السياسية، قدر ما أنا نصير لوحدة الاقتصاد العربي والتي تعجّ بلداننا العربية بكل مقوماتها بحكم جغرافية الموقع، وتقارب السكان فكراً وثقافة وعادات وأديان. وكنت كلما تقارب فكرنا وتمازجت ثقافتنا يزداد حلمي بتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية التي عشت وجيلي نطمح بها وبعضنا عمل جاداً من أجلها قدر طاقته وجهد استطاعته. بالرغم من كل مؤامرات التقسيم والتي أسهم طرف منا وبأيدينا في تمزيقها والحيلولة دون تحقيقها لغاياتها أو بعضها. فتحوّلت الى كرة تلج تكبر كلما تدرجرت نحونا. ولن أوغل أو أخوض في الشأن السياسي فالسياسة شعبة لم تستهوني يوماً ولم أهواها ولكن كان لا بد من هذه الإشارة المؤلمة حتى ألج صلب موضوعنا. فأحدث وللمرة الألف عن الوحدة الاقتصادية العربية والتي أنشئت لأجلها العديد من القنوات الرسمية والمدنية بدءاً من الجامعة العربية ومروراً بكل الاتحادات والهيئات والمنظمات التي جعلت لتفعيل التكامل وتأصيل التعامل. ولكن لشديد الأسف إتخذت معظمها طابعاً لا يتلاءم مع رجال الاعمال وفكرهم الحر المنطلق، الذي إن قيّده أو كبلته بيروقراطيات أو روتين فسدت نكهته، ووهنت عزيمته. كل هذا لن يمنعني أن أوقد شمعة أمل جديدة مع إفتتاحية مؤتمرنا هذا.

{ القصار }

أما رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية والرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية عدنان القصار، قال: إن عودة الأخوة والأشقاء الخليجيين إلى الربوع اللبنانية، هي عودة ميمونة تؤكد بلا أدنى شك أن لبنان كان وما زال حاضراً في وجدانهم وعاطفتهم، كما هم حاضرون في قلب جميع اللبنانيين وضمائرهم.

وتابع القصار: يؤكد جمعنا اليوم، أن لبنان وبرغم كل الأزمات التي عصفت به على مدى المرحلة الماضية، قادر مثل طائر الفينيق على النهوض من جديد، وإنني على يقين لا بل على قناعة تامة بأنه سيكون للبنان رئيس جديد للجمهورية في أقرب فرصة ممكنة، وإن الفراغ أو الشغور في موقع الرئاسة لن يدوم طويلاً، لأن إرادة ورغبة اللبنانيين في البناء والتطوير برغم الخلاف السياسي القائم بينهم، أقوى بكثير من منطق التعطيل، الأمر الذي سيساعد أكثر فأكثر في ترسيخ الوفاق السائد اليوم. وسيساعد أيضاً في إشاعة المزيد

من الأجواء الإيجابية لدى المستثمرين العرب والأجانب للاستثمار مجدداً في لبنان، خصوصاً أن الظروف الراهنة تبيّن أن لبنان ما زال الأكثر أماناً بين سائر البلدان العربية التي تشهد تغييرات واضطرابات وأحداث أليمة.

{ سلامة }

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لفت في كلمته إلى أن «الاقتصاد اللبناني يواجه تحديات شتى من أهمها خفض مديونية القطاع الخاص والتي بلغت ما يساوي 100% من الناتج المحلي وربما ما يتعداه»، وقال: إن المديونية في القطاع الخاص قد تعوق الاستثمار وبالتالي النمو في الاقتصاد. كما تشكّل عبئاً على العائلة لا سيما في ما يتعلق بالقروض الاستهلاكية التي أصبحت تشكل ما يقارب الـ50% من مدخول العائلة. ومن هذا المنطلق ننشط، بصفتنا رئيساً لهيئة الأسواق المالية، لتطوير هذه الأسواق بحيث تنسم بالإدارة الحكيمة والشفافية وتصبح ساحة قابلة لتمويل المؤسسات في القطاع الخاص عن طريق المساهمة وربما تحويل بعض الدين إلى مساهمة. كما نهدف إلى إيجاد أسواق سائلة لتسنيّد القروض الاستهلاكية. هذا الأمر من شأنه أن يحسّن أيضاً ملاءة ونوعية المحفظات الائتمانية في القطاع المصرفي.

وأضاف: في هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى المبادرة إلى تخصيص بورصة بيروت كما نصّ على ذلك قانون تنظيم الأسواق المالية الذي صدر عن الدولة اللبنانية. فتكون هذه المبادرة بداية انطلاقاً جديدة لعملية تشجيع القطاع الخاص على تحويل الشركات الخاصة إلى شركات يساهم فيها الجمهور، وإلى تسنيّد القروض الاستهلاكية تحت رقابة هيئة الأسواق المالية تفادياً للمفاعيل السلبية.

وقال سلامة: تشير الأرقام إلى أن الثقة بالاقتصاد اللبناني موجودة، فقد حقق ميزان المدفوعات لغاية آخر نيسان الفائت فائضاً تراكمياً وصل إلى 788 مليون دولار، كما أن الودائع في القطاع الخاص تنمو بنسب تتراوح بين 5 و6%. وأيضاً يشهد سوق القطع في لبنان استقراراً. كذلك نرى أن الإقبال على الإصدارات بالسندات اللبنانية في السوق الثانوية قد شجّع على تحسين أسعارها. والملفت أن هناك أيضاً اهتماماً غير لبناني بشراء هذه السندات.

وأكد أن «مصرف لبنان وفي هذه الظروف الدقيقة التي نمر بها، سبق له أن أعلن وهو يكرّر، أنه سيستمر موجوداً في الأسواق مؤمناً السيولة بكل العملات ومؤمناً ملاءة الدولة».

{ سلام }

وختاماً، ألقى الرئيس سلام الكلمة الآتية: «إن لبنان، دولة وشعباً، مدين بالكثير لإخوانه العرب وخصوصاً قيادات وأبناء دول مجلس التعاون الخليجيّ الذين ما خَدَلوه يوماً، وما انكفأوا عنه في الزمن الصعب.. وكانوا أبداً حُصناً دافئاً لابنائهم، وداعماً لسلمهم واستقراره ونهضته.

تسلّمت حكومتنا مهامها منذ فترة لا تزيد عن أربعة أشهر، في ظروفٍ سياسيّةٍ وأمنيّةٍ دقيقة. وقد تمكّنا، بعون الله وبتضافر جهود كلّ القوى السياسية، من تحقيق إنجازاتٍ ملموسة أزالَت الكثيرَ من المخاوف، وأشاعت جواً من الاطمئنان الذي بدأنا نلمسُ نتائجه من خلال مؤشراتٍ اقتصاديّةٍ واعدة.

لقد كان الأمنُ ملفاً نازفاً تسبّب بالكثير من الخسائر البشرية والخراب الاقتصاديّ في مناطق لبنانية عزيزة، وأثار شكوكاً حول الاستقرار في لبنان ومناخاً غير مشجّع على الاستثمار والسياحة فيه.

لكنّ القوى الشرعية اللبنانية، من جيش وقوى أمنية، تمكّنت بتوجيهات من الحكومة ومن فخامة رئيس الجمهورية حينذاك العماد ميشال سليمان، من إعادة الأمن والأمان الى مدينة طرابلس التي كانت بؤرة توتر دائم، وإلى مناطق البقاع الشماليّ المحاذية للحدود مع سوريا والتي كانت مسرحاً لممارسات مخالفة للقانون. وها هي بيروت تستعدّ لمرحلة جديدة من الخطة الأمنية لضبط المخالفات وتثبيت الاستقرار.

وشرعت الحكومة، بموازاة ذلك، في معالجة حالات الشغور المزمّن في الكثير من المواقع الرئيسية في المؤسسات العامة، وأجرت عشرات التعيينات التي من شأنها بثّ الحيوية في الإدارات الحكومية، لتتمكّن من القيام بمهامها في خدمة مصالح المواطنين.

في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، تولى الحكومة عنايةً كبيرةً لملقين حيويين: الأول هو ملفّ النزوح السوريّ الذي بلغت اعباؤه حدّاً لم يعد لبنان قادراً على تحمّله. وتعمل الحكومة اليوم مع الاشقاء العرب ومجموعة الدعم الدولية للبنان والمؤسسات المانحة، على مقاربات متعددة لهذه المعضلة لإيجاد الحلول الناجعة لها.

أما الملفّ الثاني فهو ملفّ الغاز والنفط الذي يجري العمل عليه بطريقة علميّة ودقيقة، تمهيداً لبدء مرحلة الاستكشاف الذي تدلّ كلّ المؤشرات إلى أنها تُبشّر بالخير، مع ما يعنيه ذلك من فرص استثمار وعملٍ للقطاع الخاص المحليّ والعربيّ والأجنبي.

يعيش لبنان منذ اسابيع شغوراً في موقع الرئاسة الأولى، بسبب عدم تمكّن مجلس النواب من انتخاب رئيس جديد للجمهورية. إنني أوكدُ مرةً أخرى، رغبتنا وحرصنا وسعيّنا الحثيث الى انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، لإعادة المؤسسات الدستورية إلى وضعها الطبيعيّ. وإني أدعو جميع القوى السياسيّة الى التخلّي عن الحسابات الضيقة، وتغليب المصلحة العليا على ما عداها، وعدم التأخّر في إنجاز هذا الواجب الوطني.

إن حكومتنا، وفي انتظار انتخاب رئيس للبلاد، ستؤدّي واجباتها كاملةً بكلّ أمانة انطلاقاً مما نصّ عليه الدستور، وبروحية التوافق الوطنيّ الذي هو غايئنا الدائمة. وسنبقى حريصين على خدمة مصالح المواطنين وتسيير شؤون البلاد، وساهرين على حسن عمل المؤسسات التي ليس مسموحاً تعطيلها والحكم عليها بالشلل، تحت أيّ ذريعة كانت، وفي أيّ ظرفٍ كان.

إنني هنا، أوّد التوقّف عند ما يُراوّد اللبنانيين من مخاوف، بسبب ما يشهده العراق وسوريا هذه الأيام من أحداث مؤلمة، وما يطرحونه من أسئلة حول احتمالات امتداد الحريق الى الثوب اللبناني. إننا، في حكومة «المصلحة الوطنية» لن نسمح بالتلاعب في أمن لبنان واستقراره. وسنعمل بكلّ ما أوتينا من قوة وإرادة، على تحصين بلدنا من آثار النيران المشتعلة في جوارنا القريب والبعيد، معتمدين على جيشنا وقواتنا الأمنية، وعلى وعي الغالبية الساحقة من اللبنانيين وأيمانها بلبنان الواحد الموحّد الأمين المستقر.

إننا في عملنا الحكومي، نولي أهمية كبرى للجانب الاقتصاديّ المتعلّق بتشجيع الاستثمار. وندرك أنّ من المهمات الرئيسية أماناً، القيام بالإصلاحات الإدارية التي تُسهّل حركة المستثمر وتجعل لبنان مكاناً جذاباً للاستثمارات، سواءً استثمارات اللبنانيين المقيمين والمغتربين، أو العربية والأجنبية منها.

إننا نسعى الى خلق الإطار القانوني المناسب لتشجيع الاستثمار. ولهذه الغاية سنعمل على إنجاز قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أما في الجانب الاقتصادي العام، فإننا نضع نصب أعيننا اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتشجيع الصناعة اللبنانية، عبر خفض كلفتها لجعلها قادرة على المنافسة، وللمساعدة القطاع الزراعي في إيجاد الأرضية المناسبة للاستثمار في مشاريع كبيرة تخلق قيمة مضافة في الانتاج الزراعي.

ولا بد لي من الإشارة هنا إلى قطاعنا المصرفي، الذي يمضي في مسيرته الناجحة ويشكّل أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد اللبناني. إن هذا القطاع ما زال برغم الأوضاع الدقيقة، يسجل نسب نمو في الودائع تُقاربُ ستة في المئة. كما أنّ نسب الملاءة فيه تتجاوزُ نسب الملاءة في الغرب، فضلاً عن امتلاكه نسباً عالية من السيولة تُعتبرُ عنصراً مشجعاً على الاستثمار.

{ صفير: مصارفنا مؤهلة للاستثمار }

وكان رئيس مجلس ادارة بنك بيروت الدكتور سليم صفير، حاضر خلال المؤتمر مطمئناً «لبنان بخير وقطاعنا المصرفي بخير، تخطينا الازمة المالية العالمية بنجاح ونتخطى أزماتنا السياسية المحلية كذلك، وأعيننا على نخبة شبابنا لنستفيد من كفاءاتها وديناميتها ونستعين بها في سبيل تطوير قطاعاتنا وتحديثها»، متمنياً أن «يكون الآتي من الايام واعداً، لأننا نمتلك كل الامكانيات البشرية والتقنية والاحترافية المدعومة بخبرة عريقة وأداء رائع للمنظم أي المصرف المركزي»، معتبراً أن ذلك «يشكّل في حد ذاته حافزاً لاستثمارات جيدة في قطاعنا».

وحاضر صفير عن «دور المصارف اللبنانية والتحديات التي تواجهها محلياً وإقليمياً ودولياً» ضمن استراتيجية التوسع التي تعتمدها، وذلك ضمن أعمال «منتدى الاقتصاد العربي» الذي افتتح أعماله اليوم في فندق «فينيسيا» بيروت برعاية رئيس الحكومة تمام سلام وحضوره.

وحدد صفير في كلمته تحديات أساسية، هي: الإلتزام بالمعايير الدولية ولا سيما متطلبات «بازل» في ما يتعلق بالملاءة والسيولة، مع الإشارة إلى أن مصرف لبنان يطلب من المصارف اللبنانية معدلات ملاءة وسيولة تعدّ من الأعلى في المنطقة والعالم، كما أن المصارف المركزية في دول الإنتشار تفرض على مصارفنا العاملة عندها نسباً تتجاوز 3 أضعاف ما تفرضه على مصارفها المحلية.

وتابع: نتيجة لذلك، على المصارف أن تجهد من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من الأموال الخاصة دعماً لنموها محلياً وفي أسواق الإنتشار، الأمر الذي يتطلب زيادة مستمرة في هذه الاموال، وبالتالي حاجة «مستمرة» الى توسيع قاعدة المساهمين.

وقال صفير: نجح قطاعنا في لعب دوره على الساحة المحلية والدولية، خصوصاً أن 17 مصرفاً لبنانياً يتواجد في 90 مدينة في 31 بلداً اجنبياً، بإجمالي أصول توازي 20 في المئة من مجمل الأصول للقطاع المصرفي اللبناني عموماً، مع العلم أن قطاعنا المصرفي لم يتخلف في الوقت عينه عن تأدية دوره الوطني في تمويل الدولة وتأمين إحتياجاتها وحماية إستقرار العملة، فضلاً عن لعب دوره في المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية بحيث كان الداعم الأكبر للقطاعات الانتاجية والمؤسسات التربوية والتعليمية والسكنية. وللعلم فقط فإن حجم المحفظة الحالية للقروض السكنية في المصارف يبلغ 97 ألف قرص سكني بقيمة 9 مليارات دولار أميركي تقريباً.

وختم: نحن بخير وقطاعنا المصرفي بخير. تخطينا الازمة المالية العالمية بنجاح ونتخطى أزماتنا السياسية المحلية كذلك.